الفَصلُ الثّالث
معارضةُ الجمعيَّات الثوريَّة والسريَّة

أ- جمعيةُ العثمانيّين الجُدد:

كان الشباب العثماني المثقف، ابتداءً من النّصف الثاني من القرن التاسع عشر، واقعًا تحت تأثير كلّ من الثورة الفرنسية التي حققت حكمًا ديمقراطيًّا في فرنسا، وأتت بأفكار القومية والعلمانية والتحرّر من حكم الفرد، والحركة القومية الإيطالية التي قادها «ماتزيني» بنظمِها وخلاياها.

وكان في نفسِ الوقت يسود الدولة العثمانية حكمُ السّلطان عبد العزيز بن محمود الثاني وهو عمّ السّلطان عبد الحميد. وكانت الصدارةُ العظمى في عهد السّلطان عبد العزيز يتداولها وزيران؛ أحدهما «عالي» والآخر «فؤاد». وكان كلاهما يميلان إلى استخدام الضغط السياسي في الحكم، في وقت كانت الدولة العثمانية تفقد نتيجة ضعفها واضمحلالها أجزاءً من أراضيها. وكانت المناطق النصرانية مثل رومانيا والجبل الأسود والصرب في الفترة بين عامي ١٨٦٠ ــ ١٨٦٤م، في صراع من أجل استقلالها. وكان تدخّل الدول الأوروبية واضحًا في شئون

الدولة، ولا سيما أنّ هذه الدول تتّخذ من أوضاع نصارى الدولة حجةً للتدخل.

في هذه الظروف، وبالضبط في عام ١٨٦٥م، كان ستةٌ من الشبّان العثمانيّين المثقفين يُسرُّون عن أنفسهم في حديقة في ضواحي استانبول تسمّى «غابة بلغراد». وتحدّث هؤلاء الشبان في موضوعات سياسية، وخرجوا بفكرة تكوين جمعية سريّة، على نمطِ جمعية «إيطاليا الفتاة» التي أسّسها الزعيم الإيطالي (ماتزيني) عام ١٨٣١م، بهدف الوحدة الإيطالية تحت راية الجمهورية. أطلق هؤلاء الشبان على جمعيتهم هذه اسْم «اتفاق الحميّة». ومن ضمن هؤلاء الشبان الشّاعر الذي أصبح فيما بعد واسع الشهرة: نامق كمال. واتفق أعضاء «اتفاق الحمية» هؤلاء على معارضة سياسةِ الوزيرين عالي وفؤاد. ويعتبرونها قد قدّما تنازلاتٍ أكثرَ من الضروري أمام ضغط الدول الأوروبية، ومع ذلك ورغم ما قدّمه الوزيران؛ فقد كانت الدولة آخذة في الانهيار. ورأي هؤلاء الشبّان أنّ الوزيرين يتبعان سياسةَ ضغطٍ سياسي شديدٍ على الأفكار، وعلى الصحافة في الداخل. وقد كانت الصحافة، بالمعنى الحديث بدأت حديثًا في البلاد. ورأوا أنّ العمل لا بدّ أنْ يكون في شكلِ تعريف الشّعب بحقوقه السياسية، وحصوله عليها. وبالتالي، فإنّ رغبة الشعوب النصرانيّة في الاستقلال بمناطقها عن الدولة لن تجدَ لها ما يبرّرها من

تدخّل أجنبي بحجة مساندة الأقليّات الدينية. وبهذه الطريقة يستطيع الشعب أنْ «يُعَيِّن مُقَدَّرَاته السياسية». وبالتالي، تنتهي ضغوط الوزيرين السياسية على المثقفين العثمانيّين.

ومعنى هذه الحركة، إيمانُ الشبّان بالصراع من أجْل نظام سياسي ديمقراطي. وبالتالي، إنقاذ الدولة من حالة التردّي التي وصلت إليها[1].

صادف هذا أنْ قام الأمير المصري (مصطفى فاضل) ـ بسببٍ من نزاعه مع «فؤاد باشا» ورغبة الأمير في تولّي عرش مصر، ورفضٍ الحكومة العثمانية هذا ـ بالسّفر إلى باريس ليعيش حياة «نفي مرفّهة غنية». ونشر هناك بعض رسائل باللغة الفرنسية يهدف منها إلى إظهار نفسِه بأنه ضمن تيّار المنادين بالدستور في الدولة العثمانية. وفي إحدى رسائله باللّغة الفرنسية، قدَّم نفسَه بعبارةِ ممثّل حزب تركيا الفتاة. وأعجب هذا الاسم المجتمعات الأوروبية المعنيّة؛ فشاع اسمُ «حزب تركيا الفتاة» في أوروبا.

التحقَ ثلاثة من الإعلاميّين الثوريّين العثمانيّين، هُم: نامق كمال ومحمد شيا وعلي سعاوي، بالأمير المصري مصطفى فاضل في باريس، وكوّنوا منظمة سمّوها جمعية (العثمانيّين الجدد).

---

(١) آق شين، المرجع السابق.

وأبرز شخصياتُ جمعية العثمانيّين الجدد إعلاميون وشعراء وأدباء، وعلى رأسهم نامق كمال وعلي سعاوي.

١- نامق كمال:

وهو شاعرٌ وإعلامي، وكاتب، ومؤرخ عثماني. تثقّف ثقافة إسلامية، كما تأثّر بفلاسفة الثورة الفرنسية، مثل (روسو). وله حياةٌ أدبية واسعة وكتابات امتدّت عبر ربع قرن.

ويتّضح مِن كتاباته، أنه يسعى للإجابة عن ثلاثةِ أسئلة، هي:

١- ما هي أسباب انحطاط الدولة العثمانية؟

٢- ما هي الطرقُ التي يمكن بها أن نوقف هذا الانحطاط؟

٣- ما هي الإصلاحات اللازم عملُها في هذا السبيل؟

كما يمكن إدراج إجاباتِ نامق كمال في ثلاث نقاط رئيسية، هي:

١- أسباب انحطاط الدولة العثمانية، أسباب سياسية واقتصادية.

٢- التربية، هي الطريق التي يمكن أن يوقف بها هذا الانحطاط.

٣- الإصلاح الرئيسي الواجبُ عمله، هو: البدء بإقامة نظام دولةٍ مركزية دستورية.

ويعتبر (نـامق كمال) فرمان التنظـيمات بمثابة دستورٍ للدولة على نمط أوروبي، ويقـف من حركةِ التنظيمات موقفَ الناقد،

ويقول: إنّ فرمان التنظيمات دستور عصري، لم يأتِ بنظام ترضى عنه الرعيّة. وإنّ التنظيمات لم تفعل إلّا أنْ جمعت في يدِ الباب العالي، أي الصدارة العظمى في الدولة، كلّ السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والعدلية.

يرى ـ نامق كمال ـ أنّ حركة التنظيمات العثمانيّة، استبدلت بسلطةِ السّلاطين سلطة الباب العالي، أي الصدور العظام والوزراء. لذلك فإنّ النظام الذي جاءت به التنظيمات، نظامٌ أقلّ من النظام العثماني القديم. لذلك لم تستطعِ التنظيمات أن تحقّق نهضة اقتصادية في الدولة. وفتحت هذه التنظيماتَ البابَ على مصراعيْه لتدخل الدول الأوروبية في الشئون العثمانية الداخلية، ممّا أدى إلى نتائج أفسدت ما بين الشعوب التي تعيش داخل الدولة في وحدةٍ عثمانية واحدة. إنّ التنظيمات لم تضع ــ في رأي نامق كمال ــ نظامَ حكم يمثّل الإرادة الشعبية. ولو كان الشّعب العثماني استطاع إقامةَ نظامٍ من شأنه تمثيل الشعب، لكان مِن الممكن إقامة علاقات اقتصادية جديدة مع الدول الغربية، بضمان نهضة هذا الشعب، ولكانت النتيجة إمكان التقدّم.

وقد قال (نامق كمال) لأوّل مرةٍ بفكرة: «الحقوق الطبيعية» التي هي الأساسُ الفلسفي للحضارة الغربية المعاصرة.

يحاول ـ نامق كمال ـ أنْ يثبتَ في كتاباته: أنْ ليس هناك اختلافٌ بين الشريعة الإسلامية، وبين النظام المشروطي، أي: الديمقراطي.

وأنّ الاعتراف بالنّظام النيابي ليس معناه تقليد النظم الغربية، وأنّ النظام الديمقراطي النيابي ــ بسبب تكوينه ــ يمكنُ أن يتغيّر حسب ظروف زمان إجماع الأمة، وأحكام الشريعة الإسلامية.

قدّم ــ نامق كمال ــ مشروعًا للدستور العثماني، لم يختلف عن الدستور الذي أُعلن إلّا في نقطة أو اثنتين. لكنْ ينبغي القول: إنّ مشروعَ نامق كمال ــ وكان قدّمه إلى مدحت باشا ــ متأثرًا بالدستور الفرنسي (دستور نابليون الثالث عام ١٨٥٢م). ورأى نامق كمال أنّ هذا هو المناسب تمامًا لظروف الدولة العثمانية في ذلك الوقت. وقال بهذا بعد عملية مقارنةٍ بين النّظم الدستورية في كلّ من إنكلترا وفرنسا وبلجيكا. وعلى ذلك فقد اقترحَ نامق كمال للدستور العثماني الأول، المجالس التالية:

١- مجلس شورى الدولة: على أن يكون ــ في تصور نامق كمال ــ مكونًا من خمسين عضوًا. يقوم هذا المجلس بإعداد مشروعات القوانين. وهو مجلسٌ له أن يتّخذ القرارات الضرورية لتنفيذ قوانين الإدارة.

٢- مجلس شورى الأمة: ويعمل على تقنينِ مشروعات القوانين التي يعدّها مجلس شورى الدولة. كما يقوم مجلس الشورى بمهمّة مراقبة ميزانية الدولة.

٣- مجلس الأعيان: ويقوم هذا المجلس بمهمّة ضمان حماية الدستور وحقوق الشعب. ويقوم بالتوفيق بين المجلس التشريعي، والهيئة التنفيذية، ويصدّق على تنفيذ القوانين التي تُنَظَّم بشكلٍ مناسب لهذه الأحوال.

وفي رؤية نامق كمال الدستورية أنّ هذه المجالس ــ إذا قامت ــ فمِن شأنها منع الحكومة من الإدارة الشخصية، وحماية حقوق الشعب.

ومع هذا، فقد كان نامق كمال يدافع عن فكرةِ إقامة نظامٍ مركزي قوي، ويرفض مبدأ تكوين نظام اتحادي فيدرالي في الدولة العثمانية. ويرى أنّ إقامة مثل هذا الاتحاد مِن شأنه أن يمزّق الوحدة العثمانية[1].

إنّ العلاقة بين السّلطان عبد الحميد، ونامق كمال، كانت علاقة حسنة رغم تضادّ الأفكار بينهما، فيما يختصّ بالمسألة الدستورية. فالسّلطان يرى: أنّ فكر الحرية والديمقراطية بالمعنى الغربي مطروحة في غير زمانها. ويرى نامق كمال: ضرورة هذا الفكر. لكنّ السّلطان كان قد اضطر إلى إقالة (مدحت باشا) فنَمَا إليه عدم رضا (نامق كمال) عن هذا، ويتحدّث بذلك جهرة. وعلم السّلطان أنّ نامق يتحدث عن محاولةٍ لإسقاط السّلطان من العرش. ولما كان نامق يتحدّث عن محاولة لإسقاط السّلطان من العرش. ولما كان نامق كمال صديقًا لمدحت باشا،

(١) نيازي بركس، المعاصرة في تركيا، صفحات ٢٨٣-٢٨٤ و ٢٨٩ و٢٩١ و ٣٠١.

وأنّ لنامق تأثيرَه في المجتمع؛ فقد أراد السّلطان إبعادَه عن استانبول، بإسناد إحدى الوظائف إليه. فرفض نامق، فقُبض عليه، وسجن خمسة أشهر ونصف الشهر. ولكن بُرِّئت ساحته بعد أن حوكم في محكمة أخلتْ سبيله. إلّا أنّ الحكومة العثمانية أصدرت قرارًا بإقامته إجباريًّا في جزيرة (ميديللي) بمرتب قدره خمسة آلاف قرشًا عثمانيًّا.. ولم يحمل نامق كمال ضغينةً للسلطان عبد الحميد، كما أنّ السّلطان افترضَ حُسن النية في نامق كمال[1]

يعترف السّلطان عبد الحميد بأنّ نامق كمال كان «إنسانًا مخلصًا جدًّا» وأنه «يجلّ الأسرة العثمانية كثيرًا»، لكنه يقول عنه أيضًا:

«كان كمال بك أكثر من لفْت انتباهي مِن بين عدّة أشخاص أطلقوا على أنفسهم «العثمانيّون الجدد». كان إنسانًا مضطربًا جدًّا، لا تتوافق حياته العائلية مع حياته الخاصة، ولا تتوافق حياته القلمية مع حياته الفكرية. يمكن أن تجزم بأنّ إنسانًا ما يستطيع عمل أمرٍ ما، أو لا يستطيع. لكنّك لا تستطيع القطع بهذا بشكلٍ من الأشكال، وأنت تفكّر في كمال بك. ذلك لأنّه هو نفسه لا يعرف نفسه. تستطيع القول: إنه واحدٌ من الأشخاص النادرين الذين يحيون حياتين مزدوجتين، كلّ حياة تختلفُ عن الأخرى حسْب مزاجه. مَن يعرفونه عن قرب، يعرفون أنه: عندما

(١) مصطفى خالد ايللي، نامق كمال، استانبول ١٩٨٥ ص ٣٥.

كان على وئام مع السّراي كتب «التاريخ العثماني»، وعندما فسدت هذه العلاقة يعرفون أنه قطعَ رأس التنين بقوله: (كلب هو الذي يأمن لخدمة صيادٍ غير مُنصف). إنه إنسان متقلّب. ربما كان إنسانًا مخلصًا جدًّا، يمكنك خلالَ ساعات أن تجعله يفكّر مثلك، ولا يمكنك معرفةَ عدد الساعات أو الأيام التي سيحمل فيها هذه الأفكار»[1].

ويشير السّلطان هنا، إلى أنّ نامق كمال عندما كان على وئام مع القصر السّلطاني، كتب كتابه التاريخ العثماني مُمَجّدًا. وعندما اختلفَ مع القصر السلطاني نظم شعرًا هجا به السّلطان عبد الحميد.

٢- علي سعاوي:

وعلي سعاوي أيضًا من جماعة (العثمانيّين الجدد) وهو كاتبٌ موسوعي من كتّاب عهد التنظيمات. وهو زميلٌ للشاعر نامق كمال وضيا باش وغيرهما من هذه الجماعة، إلّا علي سعاوي يفترق عن زملائه في أنهم: اعتنوا بالكتابة أكثر، أمّا هو فقد اهتمّ بالحركة العمليّة في تنفيذ أفكاره.

كتب علي سعاوي كثيرًا من كتاباته بذهنية تقول الوحدة الإسلامية، وتكاتف المواطنين العثمانيّين، إلا أنه يعتبر مِن كبار الكتّاب القوميّين

(١) المذكرات ص ٤٧.

الوطنيّين. بل هناك مِن مؤرّخي الأدب العثماني مَن يعتبرونه قوميًّا طورانيًّا من الطراز الأول، من واقع كتاباته.

كان على سعاوي فعّالًا ونشيطًا في حياته القلميّة والأدبية، كما كان كذلك أيضًا في حياته السياسية. وهو مِن كتّاب عهد التنظيمات، لكنّه اختلف عن زملائه من ناحية الوضع الاجتماعي، إذْ كان هو فقط مِن بين كتّاب هذا العهد الذي ينتمي إلى عائلة فقيرة. عمل في سلك التعليم، كما عمل واعظًا في المساجد. وجاب كثيرًا من بلدان الدولة العثمانية. واشتهر نتيجة قدرته على الوعظ والخطابة. واشتغل بالسياسة في عام ١٨٦٦م عندما أخذ يكتب في جريدة «مُخْبِرْ» التي كانت تصدر ـ وقتها ـ في استانبول. وكانت مقالاته حول صراع أفكار الحرية سببَ نفيه إلى مدينة قسطموني.

لكنّ الأمير المصري مصطفى فاصل باشا ـ وهو في باريس ـ أرسل إلى علي سعاوي ـ باعتباره أحد أفراد العثمانيّين الجدد ـ ليساعده. ففرّ علي سعاوي من مدينة قسطموني إلى أوروبا. وأخذ (علي سعاوي) يصدر جريدة «مخبر» من لندن بمساعدة الأمير مصطفى فاضل، باعتبار أنّ الأمير هو حامي جماعة العثمانيّين الجدد. وقد عيّن له الأمير راتبًا شهريًّا قدره ألف وخمسمائة فرنك. وكان أول أعداد «مخبر» هناك في ٣١ أغسطس ١٨٦٧م.

وفي أوروبا، اختلف علي سعاوي مع زميليْه نامق كمال وضيا باشا، فترك الجمعية وأصدر في باريس جريدة «علوم». ثمّ أصدر مِن مدينة ليون في فرنسا جريدةً باسْم «مؤقتا». وعاد إلى استانبول عام ١٨٧٦م، فعيّنه السّلطان عبد الحميد في وظيفة «حافظ كتب» في الكتبخانة السّلطانية. وفي هذه الفترة، كتب علي سعاوي ضدّ رفيقي كفاحه: مدحت باشا ونامق كمال. ثمّ عين علي سعاوي بعد ذلك مديرًا لأهمّ مؤسسة تغريبية في استانبول، وهي مدرسة «غالاطه سراي» السّلطانية، لكنّه عزل من هذا المنصب. ويقال: إنّ لزوجته الإنكليزية ـ وكانت متحرّرة ـ دورًا في هذا.

واحتقر نامق كمال، عَلِيًّا حتى إنه كتب فيه شعرًا يهجوه في قصيدة يبدؤها بقوله: «ذاك الرجل الصغير الذي يسمّونه على سعاوي، يعيش في باريس، وبجواره (المدام) كنا نظنّ أنه رجل..»

بعد حادث عزله من منصب مدير مدرسة غالاطه سراي السّلطانية، قطع علي سعاوي الأمل من استفادته من السّلطان عبد الحميد، فنظّم حركةً إرهابية ضدّ السّلطان عبد الحميد، بأنْ جمع حوالي خمسمائة من المهاجرين البلقانيّين الموجودين في استانبول، وهاجم قصرَ جبراغان. وكان يقيم فيه السّلطان المعزول مراد. وكانت خطةُ علي

سعاوي تقضي بأنْ يهاجم بهؤلاء المهاجرين، ويخرجوا مرادًا من القصر، وإعلانه سلطانًا بديلًا عن السّلطان الفعلي والشرعي عبد الحميد.

لكنّ الحكومة استطاعت إخمادَ هذا الهجوم وقت بدايته، وقام قائدُ القوة العسكرية التي أحبطت الهجوم، وهو حسن باشا بقتل علي سعاوي ضربًا بالعصا (عام ١٨٧٨م)[١].

ب- جمعيةُ الاتحاد والترقي:

بعد أن وجدَ السّلطان عبد الحميد أنّ جماعة العثمانيّين الجدد تمارسُ عليه ضغطًا متواصلًا لقبول أفكارها، وأجبرته على دخولِ الحرب العثمانيّة الروسية، عمل السّلطان على تشْتيت أعضاءِ هذه الجمعية. فبدأ بنفي كبيرها وهو الصدر الأعظم مدحت باشا. بعد ذلك مباشرة، قامت ضدّ السّلطان مؤامرتان لخلعه. واحدة: بقيادة علي سعاوي وهو مِن أعضاء هذه الجمعية. والأخرى: ماسونية قامت بها جمعية كلانتي مكاليري ـ عزيز. والمؤامرتان مَدْعومتان من إنكلترا، وفشلت كلتاهما، لكنّهما أحدثتا أثرًا بعيدًا في تشديد السّلطان الرقابة على الفكر الوافد والمتأثّرين به. وقامت أثناءَ ذلك أيضًا خليّة سريّة من طلاب المدرسة الحربية، في استانبول من أصحابِ الفكر الجديد، هدفُها مقاومة حكم السّلطان عبد الحميد، لكنّ المعلومات غيرُ متوافرة عن هذه الخليّة. لكنّ حركة هؤلاء الطلاب كانت سابقة زمنيًّا للمؤامرتين المذكورتين.

---

(١) نهاد سامي بارنالي، تاريخ الأدب التركي المصور، ص ١٠٧٢ / ١، استانبول ١٩٧١.

استطاع أحدُ أعضاء جمعية (كلانتي ـ عزيز بك) الماسونية، وهو «علي شفقتي بك» الفرار إلى نابولي، وإلى جنيف؛ حيث أصدر بين عامي ١٨٧٩، ١٨٨١م، جريدةً مناهضة للحكم العثماني، بعنوان «استقبال» بمعنى المستقبل.

إلّا أنّ منظمة سريّة طلابية، تأسّست عام ١٨٨٩م في المدرسة العسكرية الطبيّة في استانبول؛ حيث كان بعضُ الأساتذة هناك يحرّضون الطلاب بشكلٍ أو بآخر للقيام بمعارضة الحكم، ونشر أفكار العثمانيّين الجدد بين الطلاب.

أطلق طلابُ العسكرية الطبيّة على منظّمتهم السريّة هذه، اسْم «الاتحاد العثماني» وكان من مؤسّسيها الطلاب: إسحق سكوتي ومحمد رشيد وعبد الله جودت وإبراهيم تيمور وحسين زاده علي، أمّا العضو الأول فيها فكان إبراهيم تيمور، وهو المؤسّس. وإبراهيم تيمور روماني، وكانت رومانيا جزءًا من الدولة العثمانية، وكان يسافر بين الحين والحين من استانبول؛ حيث مقرّ دراسته إلى بلاده. فكان يمرّ بإيطاليا، وتأثر فيها بالمحافل الماسونية التي كان يقوم بزيارات لها.

بلغ حماسُ طلاب منظمة (الاتحاد العثماني) السريّين أنِ اختاروا يومَ الاحتفال بذكرى الثورة الفرنسية المئوية، تاريخيًّا لإنشاء منظمتهم.

هدفُ الطّلاب الأعضاء في (الاتحاد العثماني) السرية:

مقاومة حكم السّلطان عبد الحميد، وتكوين دولة مناسبة لأفكار العصر السياسية، تتّخذ من الدول الغربية نموذجًا لها، مثل إنكلترا وفرنسا وألمانيا، والمناداة بالدستور والحرية والديمقراطية[1].

ومن المدرسة العسكرية الطبيّة، سرت أفكارُ جمعية (الاتحاد العثماني) إلى مختلف المدارس العليا الأخرى. وكانت خلايا جمعية الاتحاد هذه سرية على نظام جمعية (الكاربوناري) الإيطالية.

ولم تكن الجمعية متعجلة، لا في الدعاية لأفكارها، ولا في الحركة ضدّ السّلطة. حتى إنّ أحمد رضا بك قد وصل إلى منصب مدير إدارة المعارف في منطقة بورصة، وسافر عام ١٨٨٩م إلى باريس بحجّة حضور معرض باريس الدولي، ووصل إلى هناك، وأعلن أنه لن يرجع إلى بلاده. ومكث في فرنسا حوالي ستّ سنوات،لم تصدر عنه حركة معارضة جديرة بالتسجيل، إلى حين أصدر جريدتَه (مشورت) عام ١٨٩٥م.

ويذكر مؤسّس جمعية الاتحاد -حتى عام ١٨٩٥م- بمحاولة كسب أعضاءٍ جدد لمنظمته، لتربيتهم تربيةً ثورية، ويعقد الاجتماعات السريّة،

(١) آق شين ص ١٧.

وقراءة الأعمال الأدبية التي ألقاها أعضاء جمعية العثمانيّين الجدد، مثل نامق كمال وضياع باشا، وقراءة منشورات علي شفقتي بك ــ عضو جمعية كلانتي الماسونية، وكان فارًّا في أوروبا ــ وكذلك بقراءة منشورات الإيرانيّين الثائرين ضدّ الحكم في بلادهم، وكانت تأتي من لندن. ولم يتّجه إلى العمل الحركي المباشر ضدّ دولته[1].

لم تتجه جمعية الاتحاد إلى العمل الحركي المباشر، إلّا عندما صعّد الأرمن عملياتهم ضدّ السّلطان عبد الحميد. وأخذت المسألة الأرمنية شكلًا واضحًا في السياسة الداخلية والخارجية.

ونتيجةً للمراسلات السريّة بين أعضاء جمعية الاتحاد العثماني السرية في الداخل، والتي تغلغلت إلى أغلب المؤسّسات العسكرية، وبين أحمد رضا بك في باريس ممثلًا للمدنيّين، تمّ الاتفاق على وحدة العمل العسكري والمدني ضدّ السلطان، وعلى اعتماد اسم «جمعية الاتحاد والترقي» للجناحين المعارضين، العسكري والمدني، اللذين يعملان في إطار الجمعية.

كان اعتماد اسم الجمعية في الأوساط العسكرية هو (الاتحاد العثماني). وكان أحمد رضا بك ـ ممثل الجناح المدني ـ متأثرًا بأفكار الفيلسوف

(١) إبراهيم تيمو، مذكراته ص٩.

(أوغست كانْتْ) وكان دستور هذا الفيلسوف هو: «الانتظام والترقي». فأخذ أحمد رضا كلمة «الترقي» استلهامًا من دستور (كانْتْ)، واحتفظ العسكريون بمسمى «الاتحاد»، واتفق الجميع أن تكون جمعيتهم باسْم «الاتحاد والترقي»[1] لقد تغلغلتْ خلايا (الاتحاد والترقي) في وحدات الجيش، بين موظفي الدولة من المدنيّين، واتّحدا في العمل الموحّد بعد اتفاق جناحيهما العسكري والمدني في باريس، للعمل الفعلي ضدّ السّلطان عبد الحميد. واستطاعت الجمعيةُ بالفعل إجبار السّلطان في ٢٤ يوليو ١٩٠٨م على إعلان الدستور الذي كان قد أمرَ سابقًا (عام ١٨٧٧م) بوقف العمل به.

ثمّ زحف جيش الحركة من الرُّومَلِي المنطقة العثمانية في أوروبا إلى استانبول، وسيطروا عليها، ثمّ عزلوا السّلطان عبد الحميد، وأقاموا نظامَ حكومة حزب (الاتحاد والترقي).

وكان مِن أبرز أعضاء جمعية «الاتحاد والترقي»: أحمد رضا بك ـ طلعت باشا ـ أنور باشا ـ جمال باشا ـ الدكتور ناظم ـ الفيلسوف محمد ضيا كوك ألب.

وكان العسكريون من أعضاء جمعية (الاتحاد والترقي) واقعين تحت التأثير الألماني.

---

(١) آق شين، ١٩.

وكان الجناحان العسكري والمدني في جمعية (الاتحاد والترقي)، يخضعان للنفوذ الماسوني. فأغلب أعضاء (الاتحاد والترقي) أعضاءٌ في المحافل الماسونية المختلفة. وتأثروا بأفكار الماسونية، كما كان مؤسس (الاتحاد والترقي) الأول إبراهيم تيمو ماسونيًّا. وينبغي القول هنا بأن أنور باشالم يكن ماسونيًّا.

وإذا كان إبراهيم تيمو أول المعارضين المنظمين في الجمعية، من أبرز الأسماء في الجمعية في فترة التأسيس، فإن أبرز أسماء الاتحاديّين في فترة نهاية معارضتهم، وعند استيلائهم على السلطة: هو: طلعت باشا من المدنيّين، وأنور باشا وجمال باشا من العسكريّين.

يجب القول هنا: إنّ جمعية (الاتحاد والترقي) العثمانية، تبنّت الأفكار الغربية المضادّة للإسلام وللفكر الإسلامي. لكنّها استغلّت الدين عند مخاطبتها للناس للتأثير فيهم، وكسب أنصارٍ لهم في معركتهم ضدّ السّلطان عبد الحميد. وقد نجحوا في ذلك.

تقول الجمعية في بياناتها إلى العثمانيّين: «أيها العثمانيّون: إنّ مقصدنا هو سلامة الدولة والخلافة، ولم يعدْ أحدٌ يجهل هذا». و»بعون الباري وهمة الإخوان» و»أيها المسلمون، كفانا أن نقوم بدور المتفرّج على سلطان جبّار، عديم الإيمان، يسحقُ القرآن تحت أقدامه، وكذلك يسحق الضمير والإيمان» و»استيقظوا يا أمّة محمد» و»بشجاعة الشجاعة يا مسلمون..

الشجاعة منّا والعون من الله. نصر من الله وفتح قريب» و«أيها المسلم الموحّد! اقرأ باسم ربك» و«انهض أيها المسلم الموحد! وأنقذ دينك، وإيمانك من يدِ الظالمين. وأنقذ بذلك نفسك! فهنا شيطانٌ جبار، يحمل فوق رأسه تاجًا. وفي يده دينك وإيمانك. فأنقذ دينك منه وإيمانك أيها الموحّد!» و«أيها المسلمون: إنّ السّلطان عبد الحميد ـــ شرعًا ـــ ليس بسلطان، ولا خليفة! ومّن لا يصدّق قولنا هذا: فلينظر في الكتاب والسنّة. لقد أبرزت جمعيّتنا بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، أوامرَ الله وأوامر الرسول الموجّهة إلى الحكومة والأهالي. لكنّ السّلطان عبد الحميد أشاح بوجهه بعيدًا عن أوامر الله، وأوامر الرسول. وبالتالي: أثبتَ ظلمه ولم يخجل من الاعتراض على الله. لذلك ينبغي على شعبنا، أن يلجأ إلى السلاح ضدّه. وإذالم يفعل الشعبُ هذا؛ فليتحمل إذًا ورزَ ما عليه السّلطان عبد الحميد من ظلم».

لقد كان الفكرُ الحاكم في اتجاهات جمعية (الاتحاد والترقي) هو: الماسونية. وهي لا تعترف بالأديان والفلسفة الوضعية (العقلانية وهي تنفي الدين)، والعلمانية (وهي تبعد الدين عن الحياة) ومع ذلك استخدم الثوار الاتحاديون الدينَ لمحاربة السّلطان عبد الحميد، وافتروا عليه باسْم الدين[1].

(١) م. شكري، تركيا الفتاة والاتحاد والترقي، صفحات ٤٣٧ – ٤٤٨ – ٤٦٥.